

الأسىرى: المواجهة من الداخل

تشهد بلادنا في هذه الأيام حراكا ونضالا للحركة الأسيرة في سجون الاحتلال، يتمثل في خوض معركة الاضراب عن الطعام من أجل انصياع سلطات الاحتلال للقانون الدولي وتوفير الشروط التي نصت عليها اتفاقيات جنيف وسائر القوانين ذات الصلة بحقوق الإنسان.

وفي الوقت الذي يتضامن الشعب الفلسطيني وقواه الحية مع أسرى الحرية الفلسطينيين وتمتلىء الشوارع والساحات بمسيرات تضامنية فإن سلطات الاحتلال لا تكتفي بممارساتها العنصرية ضد أسرى الحرية في سجونها، بل تحوّل الأراضي الفلسطينية كلها الى سجن كبير، من خلال الاعتقالات اليومية، وتجريف الأراضي وبناء المستوطنات، ومواصلة بناء الجدار العازل، وعزل القدس والاجتياحات اليومية للمسجد الأقصى وهدم البيوت واقتحام المدن والقرى والمخيمات والتنكيل بالأرض والسكان في المناطق المصنفة (ج)، واقتلاع أشجار الزيتون وإطلاق قطعان المستوطنين لاستباحة القرى وحرق البيوت وساكنيها كما حدث مع عائلة دوابشه وحرق الطفل محمد أبو خضير حيًا، واطلاق جنود الاحتلال النار على الأطفال بدم بارد بحجة الاشتباه بحملهم سكاكين، وحصار جميع المدن والقرى بالحواجز العسكرية التي تمنع في تفتيش الناس والمركبات بشكل مذل ومهين، والقيام بكل ما من شأنه تحويل حياة الفلسطينيين الى جحيم.

دولة الاحتلال التي لا تعبأ بالقانون الدولي ولا تتمتع بأخلاقيات الدول المحبة للسلام ماضية في متهاتها، دولة المؤسسة العسكرية والمستوطنين واليمين المتطرف والعنصري تتسارع خطاها هذه الأيام نحو الأبرتهايد والعنصرية بشكل غير مسبوق ضاربة عرض الحائط بما يسمى بعملية السلام، وبالإتفاقيات الموقعة مع منظمة التحرير فيما يعرف باتفاقية إعلان المبادئ (اتفاقية أوسلو)، وما تلاها من تعهدات، وإيصال المفاوضات الى طريق مسدود، وخلق وقائع على الأرض تغلق كل الفرص أمام حل الدولتين.

وبالعودة الى موضوع الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، فتؤكد المصادر الفلسطينية أن

سياسة الإعتقال اعتمدت كوسيلة لتدجين وتركيع الأجيال الفلسطينية وإطفاء شعلة الكفاح والنضال ضد الاحتلال، وطمس حقوق الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال وسائر الحقوق وفي مقدمتها حق تقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة وحق العودة.

وتقدر المصادر أن عدد الفلسطينيين من الشباب والكبار والنساء والأطفال الذين دخلوا السجون منذ عام ١٩٦٧ حتى الآن يقدر بما يقارب المليون فلسطيني، دخلوا وحكموا وقضوا محكومياتهم، وبعضهم خرج بعمليات تبادل أسرى، وبعضهم الآخر من أصحاب الأحكام بالموؤبد قضى موتاً، أو ما زال يعاني في السجون، وما زالت سلطات الاحتلال تحتجز الآن ما يقارب عشرة آلاف سجيناً، وهذا الرقم يزيد وينقص، ويحرص الاحتلال على سياسة الباب الدوار فكلما أفرجت عن سجين تقوم يوميا باعتقال عشرة مقابله.

سياسة الاحتلال من اعتقال الأجيال في مختلف المراحل تهدف كما أسلفنا الى التدجين والتركيح وإطفاء شعلة المقاومة، لكن هذا كان نوعاً من الوهم والتمنيات التي لا تستند الى أساس، فقد فشلت هذه السياسة في تحقيق مرادها، ولم تفلح في تطويع الشعب الفلسطيني، ولم تفلح في إطفاء شعلة مقاومته، وتطلعه الى الحرية، سواء في تحويل الأراضي الفلسطينية التي هي أراضي دولة فلسطين الى سجن كبير، أو في السجون الصغيرة التي تحتجز فيها أسرى الحرية.

وإذا رصدنا نضالات الأسرى في السجون على مدى ما يقارب نصف قرن (من عام ١٩٦٧-٢٠١٦) فسنجد أننا أمام تراث كفاحي شجاع وباسل، تمثل في مقاومة السجناء بالوسائل المتاحة، أولاً بتنظيم أنفسهم وتوحيد أهدافهم ووضع برامج تثقيف وتعبئة ورفع مستوى الوعي الوطني في صفوفهم، وثانياً استعمال السلاح الأمضى الذي تمتلكه إرادتهم، وفي مقدمتها سلاح الإضراب عن الطعام، وما أطلق عليه المقاومة بالأمعاء الخاوية، لتعرية سياسات الاحتلال أمام الرأي العام العالمي، وأمام المنظمات الدولية التي تعنى بحقوق الإنسان، ولفت نظر وسائل الإعلام المحلية والعالمية الى عدالة قضيتهم، وحشد الدعم الشعبي الفلسطيني والعربي والعالمي لقضيتهم.

وقد حققت معارك الإضراب عن الطعام إنجازات وحققت العديد من المطالب، وما زالت مستمرة لاجبار إسرائيل على التقيد بحقوقهم كاملة حسب القوانين الدولية واتفاقيات جنيف ومبادئ حقوق الإنسان. ومن أشهر هذه المعارك:

* إضراب سجن عسقلان ومعتقل كفار يونا عام ١٩٦٩

* إضراب الأسيرات في معتقل نيفي ترستا عام ١٩٧٠

* إضراب سجن عسقلان عام ١٩٧٧

* إضراب سجن نفحة عام ١٩٨٠

* إضراب سجن الجنيد عام ١٩٨٤

* إضراب شامل في سجون الاحتلال كافة أثناء الانتفاضة عام ١٩٨٨

* إضراب شامل في سجون الاحتلال كافة عام ١٩٩٢

* إضراب شامل في السجون كافة عام ١٩٩٥

وتوالى الإضرابات الموحدة في السجون في الأعوام ١٩٩٨، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٤، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، وما زالت هذه المعارك مستمرة، وآخرها الإضراب الحالي عن الطعام للأسير بلال الكايد الذي دخل شهره الثالث وتضامن معه عدد كبير من الأسرى.

والأهداف التي طرحتها حركة الأسرى تتمثل في جملة مطالب منها: إنهاء سياسة الاعتقال الإداري والعزل الإنفرادي، ووقف الإقتحامات لغرف الأسرى، والسماح بالزيارات العائلية لهم، وتوفير وتحسين العلاج الطبي، وإدخال الصحف والمجلات والكتب، ووقف العقوبات الفردية والجماعية، وحققهم في التعليم والتعليم الجامعي.. الخ.

إنّ المعارك التي يخوضها الأسرى، هي سلمية الطابع غير عنيفة، لكنّها مؤثّرة، وتعتبر واحدة من الوسائل التي تحقق إنجازات، وتفضح وتعريّ سلطات الاحتلال الاسرائيلي.

وتواجه اسرائيل بسبب سياساتها العنصرية هذه عزلة دولية، وشجب واشمئزاز من قبل الأخلاقيات العالمية التي أسست الحركة الدولية لمقاطعة اسرائيل اقتصاديا وأكاديميا وثقافيا والتي أسهمت في عزل اسرائيل والتصدي لسياساتها على الصعيد الدولي، ولقد اعترفت اسرائيل بهذه العزلة، ونوقشت في دوائرها الاجتماعية والسياسية والتشريعية.

وأقرت الحكومة الاسرائيلية مؤخرا أنّ الصورة المرسومة لإسرائيل في أنحاء العالم هي أنّها (دولة جرباء ومنبوذة) ويجب تكثيف العمل من أجل تغييرها.

وفي هذا السياق عقدت لجنة الشفافية التابعة للكنيست مؤخرا اجتماعا لبحث الخطة التي وضعتها وزارة الشؤون الاستراتيجية بهدف (تحسين صورة اسرائيل في العالم).

وصرّحت وكالة وزارة الشؤون الخارجية (سيما فاكنين) أنّ العالم ينظر الى اسرائيل كدولة جرباء، وأنّ لجنة تشكلت من مختلف الوزارات مع موازنة سنوية بمبلغ ٣٠ مليون دولار للعمل من أجل تغيير صورة اسرائيل في العالم بكل الوسائل. وقالت أيضا إنّ طاقم هذه اللجنة سينجح في مهمته في حال نجح في تغيير الرواية الحالية في العالم بأنّ اسرائيل هي دولة فصل عنصري.

لن تجد اسرائيل من يصغي اليها فيما هي ماضية في سياساتها العنصرية الاستيطانية، وممارساتها الوحشية، وافشالها كل محاولات المجتمع الدولي لاستئناف مفاوضات السلام، واصرارها على ادامة الاحتلال.

ولعلّ ملف الأسرى الذي فتحه من جديد الأسير المقاوم بلال الكايد نموذج لاستهتار دولة الاحتلال بالقانون الدولي، وإهدارها لكرامة الإنسان، فهذا الأسير الذي أنهى مدة محكوميته لم يفرج عنه، بل صدر قرار بمواصلة احتجازه بقرار اداري دون توجيه أي تهمة له، والاحتجاز الإداري بدعة اخترعتها اسرائيل خارج كل القوانين لاحتجاز أي فلسطيني لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد دون توجيه تهمة أو اعطاء أي تفسير لسبب الاعتقال مما دفع منظمة العفو الدولية بالتدخل من أجل الحرية للأسير بلال الكايد وادانة سياسة الاعتقال الاداري.

اسرائيل ماضية في مآثمتها، ماضية في عزلتها، ينطبق عليها قول الصحافي الاسرائيلي (يوروم بنور) صاحب الكتاب الأكثر شهرة والمعنون بـ (أنا عدو نفسي).

اسرائيل بساستها ومستوطنيتها ومجتمعها اليميني المتطرف تخترع أعداء يهددون وجودها، ساسة اسرائيل بضاعتهم التخويف، فالخوف هو الذي يبقى ما يسمونه الجبهة الداخلية متماسكة، وفي السنوات الأخيرة اخترعوا الخطر الإيراني وقنبلته الذرية، وعارضوا الاتفاق الأميركي الأوروبي مع ايران، وهددوا بشن حربهم الخاصة على ايران، ثم صمتوا بعد أن تبين أنّ ايران ليست معنية باستهدافهم، وانما معنية بانتهاء العقوبات الدولية عليها.

اذا فإسرائيل هي في الواقع عدوة الشعب الفلسطيني وعدوة القانون الدولي والقيم الانسانية وعدوة السلم العالمي، وقبل ذلك وبعده: اسرائيل عدوة نفسها.

(هيئة التحرير)

أوراق فلسطينية